



## البنك المركزي المصري

### بيان صحفي ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس، الموافق ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦، الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١١,٧٥% و ١٢,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٢,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٢,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٩٣% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٧٤% خلال شهر يولييه ٢٠١٦، في حين ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١٥,٤٧% في أغسطس ٢٠١٦ من ١٤,٠% في يولييه ٢٠١٦. في ذات الوقت، سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,٦١% في أغسطس ٢٠١٦ مقابل معدل قدره ٠,٢٥% في يولييه ٢٠١٦، وارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ١٣,٢٥% في أغسطس ٢٠١٦ من ١٢,٣١% في يولييه ٢٠١٦.

وترجع معظم التطورات الشهرية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحددة إدارياً، على الأخص الكهرباء في إطار اجراءات إصلاح المالية العامة بدءاً من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الخضروات الطازجة والزيادة الموسمية في أسعار اللحوم الحمراء بمناسبة عيد الأضحى المبارك، بينما ظل تأثير التغير في سعر الصرف علي التضخم محدوداً.

وقد حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً قدره ٤,٣% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل ٤,٨% خلال ذات الفترة من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. ويرجع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعة أشهر الأولى الى الطلب المحلي، في حين ساهم صافي الطلب الخارجي بنسبة سالبة نتيجة انخفاض الصادرات بدرجة أكبر من انخفاض الواردات. وقد ساهم الانفاق الاستهلاكي بدرجة كبيرة في الطلب المحلي بينما ساهم الانفاق الاستثماري بدرجة ضعيفة. وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، تعتبر مساهمة قطاع الخدمات هي الأعلى على الرغم من التراجع في قطاع السياحة. وقد ساهم ايضاً كل من قطاع الحكومة، التجارة الداخلية، والزراعة بنسبة موجبة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد حد من تلك المساهمات الايجابية التأثير السلبي لنمو قطاع الصناعة، والذي يرجع أساساً الى الانكماش في نشاط الاستخراجات. وقد ساهم قطاع الصناعات التحويلية بدرجة ضئيلة في الناتج المحلي.

وترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي تعد مناسبة في ضوء توازنات المخاطر على التضخم حيث أن مستوى التضخم الحالي والمخاطر السعودية المستقبلية ترجع بالأساس الى عوامل مؤقتة من جانب العرض، وبالتالي فإن المخاطر الناجمة عن قوى الطلب لا تشكل في الوقت الحالي ضغوطاً تضخمية مستقبلية.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية وعلى الأخص السياسة المالية وتأثيرها على توقعات التضخم، ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط .

قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)